سياسة منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه العراق (2002- 2009)

واثق محمد براك السعدون

مدرس مساعد

قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل

مستخلص البحث

مثل العراق أحد محاور اهتمام ومتابعة وتخطيط منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) في كثير من الأوقات. بالرغم من عدم ثبات علاقات العراق العسكرية بدول الناتو على حالة محددة، منذ تشكيل الحلف عام 1949 ولغاية الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، فتارة تعاون، وأخرى تصادم. ثم أضحت المشاركة في الحرب الأخيرة على العراق مسألة مثيرة للفرقة والخلاف بين الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي. لكن سرعان ما تلاشت هذه الخلافات تدريجياً، بعد أن أدرك الحلفاء في الناتو من جديد إن ثمة مصالح مشتركة تكمن في نجاح عملية العراق، مما دفعهم معاً إلى إبداء استعداد اكبر من أجل ضمان هذه المصالح والانتفاع بها، فانخرطت دول الناتو بمهام تدريبية داخل العراق منذ حزيران 2004. يمكن لوجود الناتو في العراق أن يتجاوز مهمته التدريبية إلى مهام أخرى أكثر تأثيراً في صياغة الوضع الإستراتيجي العام في العراق وما حوله، فمن المفيد في هذه الحالة تأسيس علاقات عسكرية تقنية وتدريبية مع الحلف، بشرط عدم اقتران تلك العلاقات بأهداف تنطوي على زيادة أسباب الأزمات والصراع في المنطقة، كما ينبغي عندئذ صياغة ضوابط عامة لعلاقات العراق مع حلف شمال الأطلسي والقوى الأطلسية، بما يحدد الصور التطبيقية لقاعدة المصالح المتبادلة.

مقدمة

تتكون منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) من تجمع دولي متعدد الأجهزة (سياسية، وعسكرية، وإدارية، وتنفيذية)، وقد سجل التاريخ المعاصر أدواراً بارزة لهذه

المنظمة في خارطة الصراعات العالمية، منذ نشوءها في منتصف القرن العشرين. واكتسبت منظمة حلف شمال الأطلسي هذه الأهمية وهذا التأثير من الإمكانيات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية للدول الأعضاء، وبخاصة الدول المؤسسة لهذه المنظمة. وقد مثل موقع العراق الجيوستراتيجي وموارده الاقتصادية، أحد محاور اهتمام ومتابعة منظمة حلف شمال الأطلسي في كثير من الأوقات، وطبقاً للصراعات الإقليمية المتكررة التي كان العراق طرفاً فيها، فمن البديهي أن ينال العراق حيزاً مهماً من التخطيط الإستراتيجي للمنظمة، على الصعيدين، العسكري، والسياسي.

الغاية من هذا البحث هي إجراء مراجعة تاريخية مصحوبة بالتحليل لطبيعة علاقات العراق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، والسياسات المتغيرة التي أتبعتها تلك المنظمة تجاه العراق وقضاياه، والتركيز على الفترة الأكثر شحناً بالأحداث من تأريخ علاقات العراق بالناتو (2002- 2009). وقد قسم البحث لتحقيق تلك الغاية إلى مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة متضمنة لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. تناول المبحث الأول تأريخ حلف شمال الأطلسي وعلاقاته بالعراق من خلال استعراض تشكيل حلف شمال الأطلسي وتطور عقيدته، والعلاقات العسكرية بين العراق ودول حلف شمال الأطلسي قبل الاحتلال الأمريكي. أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على الخلافات التي نشأت داخل حلف شمال الأطلسي بشأن العراق قبل الاحتلال الأمريكي، بعد تذكير موجز بأهم الخلافات التاريخية التي حدثت داخل الحلف. وبين المبحث الثالث السياسة التي اتبعها حلف شمال الأطلسي تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بالتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى تجاوز الحلف خلافاته بشأن العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وتناول دور حلف شمال الأطلسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، واستشراف خيارات العراق في التعامل مع حلف شمال الأطلسي.

1- تأريخ حلف شمال الأطلسي وعلاقاته بالعراق

أ- تشكيل الحلف وتطور عقيدته[1]:

أثناء تصاعد الحرب الباردة (1945- 1991) في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي المعروفة باسم الناتو (NATO)

دلالة للحروف الأربعة التي ترمز لأسمها (North Atlantic Treaty Organization) في 24 نيسان/ أبريل 1949، لمواجهة نفوذ الإتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، ثم منظومته الدفاعية (حلف وارشو) الذي تأسس عام 1955، فبعد مفاوضات في واشنطن تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نيسان/ أبريل 1949، ليظهر إلى حيز الوجود نظام أمني مشترك يقوم على شراكة بين (12) بلداً هي: بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وفي عام 1952 انضمت كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف. ثم دخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1955، وفي عام 1982 أصبحت إسبانيا أيضا عضواً في الناتو. انضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1999. وفي عام 2004 أصبحت كل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا أعضاء في حلف شمال الأطلسي، أما كرواتيا وألبانيا فقد أصبحتا أعضاء في هذا الحلف في أبريل 2009[2].

تتمركز قيادة الحلف في بروكسل، بينما تنتشر مؤسساته المختلفة، وقواعده العسكرية، لتغطى كل أوروبا وغيرها من المناطق، كقواعد (سيغونيلا) في ايطاليا، و(فالنسيا) في اسبانيا، و(أزمير) في تركيا. ويعد الحلف كياناً مستقلاً، يتضمن العديد من اللجان، لذلك فإن هيكله التنظيمي كبير الحجم، كما أن هناك مهام محددة لكل جهاز أو لجنة أو مؤسسة، ولديه مجموعة من الخطط المسبقة الإعداد والجاهزة للتنفيذ، طبقاً لتصور أجهزته ولجانه لكل الاحتمالات التي تستوجب تدخله، لتنفيذ مهامه، وتحقيق الغرض من وجوده. أجهزة الحلف الرئيسة هي:-

1. مجلس الحلف NAC: وهو السلطة العليا.
2. الأمانة العامة: وهو جهاز دائم يرأسه السكرتير العام للحلف.
3. اللجنة العسكرية العليا أو (لجنة التخطيط الدفاعي DPC): وتضم رؤساء أركان جيوش دول الحلف[3]. ينظر الملحق (أ).

كان الهدف الأساسي للحلف عند تأسيسه، هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه

الأراضي، والتي عرفت بعقيدة (الردع الشامل Massive Retaliation)، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي بين دول الحلف. وبعد حيازة الإتحاد السوفييتي على السلاح النووي والصواريخ والقاذفات العابرة للقارات، بنيت العقيدة العسكرية لحلف شمالي الأطلسي منذ عام 1967 على مبدأي (الرد المرن Flexible Response)، و(الدفاع المتقدم Forward Defense)، وذلك انطلاقاً من كون الحلف يسعى إلى ردع هجوم متوقع من الشرق (الإتحاد السوفييتي وحلف وارشو)، وعلى أساس إن الهجوم سيكون بالأسلحة التقليدية وتصاعده ربما يقود إلى الرد النووي[4]. وبقي الحلف متمسكاً بعقيدة (الرد المرن) حتى عام 1973، إذ تعالت حينها أصوات دول الحلف الرافضة للكلفة الباهظة لهذه العقيدة، كما إن التمهيد لمحادثات نزع السلاح والمباشرة بها بين الحلفين (الناتو و وارشو) خففا الكثير من التوتر، فغير الحلف عقيدته في ضوء ذلك إلى ما يعرف بـ (سلك العثرة Trip Wire)، وتنص هذه العقيدة على وضع المتحسسات والمشعرات والرادارات على طول الحدود بين الحلفين في أوروبا، فضلاً عن طائرات الإنذار المبكر والأقمار الصناعية العسكرية الخاصة بالكشف عن أية فعاليات تنم وجود تعرض في الجبهة أو العمق[5].

تجلت وحدة دول حلف شمال الأطلسي في عام 1979، عندما أخذ الحلف قراراً بنشر جيل جديد من الصواريخ النووية متوسطة وبعيدة المدى في أوروبا رداً على خطوة سوفييتية مماثلة[6]. إذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 12 كانون الأول/ ديسمبر من العام المذكور تحديث ترسانتها النووية في أوروبا ضمن نطاق قوات حلف شمال الأطلسي، ونشر صواريخ (بيرشنج 2) والصواريخ العابرة للقارات (ICBMs)، لمواجهة صواريخ (SS 20) السوفييتية[7]. وقد وجد حلف شمال الأطلسي إن مميزات النوعية والتقنية في الأسلحة التي يمتلكها في مواجهة حلف وارشو أفضل كثيراً، وبالاعتماد على تلك المميزات يمكن مواجهة التفوق العددي لجيوش دول حلف وارشو، ولهذا غير عقيدته عام 1983 إلى ما أسماه عقيدة (الضرب بالعمق Deep Strike)، والتي اعتمدت على فكرة استخدام القوة الجوية والصواريخ بعيدة المدى لحسم المعركة وعدم زج القوات البرية إلا عند الضرورة القصوى وبحدها الأدنى[8].

ومع انتهاء الحرب الباردة (1945- 1990) وما آلت إليه من تغير في البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس الحلف في حزيران/ يونيو 1990 بضرورة إجراء مراجعة لإستراتيجية الحلف العسكرية، إذ رأى قادة الحلف انه مع أن الدور الرئيس للحلف (الدفاع المشترك) لايزال قائماً ومطلوباً، إلا إن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة ستؤدي حتماً إلى اختلاف المهام العسكرية التي ستواجه أعضاء الحلف، واعتبار صيغة "المصالح الأمنية" هي أساس عمل الحلف، بدلاً من صيغة "أمن الدول الأعضاء". مما يقتضي إدخال تعديلات على إستراتيجية الحلف العسكرية.

وبالفعل أقرت قمة الحلف في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 عقيدة عسكرية جديدة للحلف ترتكز على أربعة مبادىء هي:

1- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

2- يجب أن يضطلع الأعضاء الأوروبيين بمزيد من مسؤوليات الدفاع عن أنفسهم. فضلاً عن الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء باعتباره وحدة لاتتجزأ.

3- على الحلف أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكثر مرونة وقابلية للحركة، والتقليل من الاعتماد على الدفاع المتقدم. مع الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي.

4- استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية، مع خفض حجم القوات، وزيادة استخدام التقنيات الحديثة في معداتها وأسلحتها، والحد من الاعتماد على المكون النووي[9].

ويوجد هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءا منه بشكل رسمي وتسمى حليف رئيسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي من خارج الحلف (non-Major NATO ally)، مثل كوريا الجنوبية، اليابان، (إسرائيل)، استراليا، مصر، اعتبروا في هذا الموقع عام 1989. نيوزيلندا والأردن في عام 1996، الأرجنتين في عام 1998، البحرين في عام 2002، تايلاند في عام 2003، باكستان والكويت والمغرب في سنة 2004. ينظر الملحق (ب).

ب- العلاقات العسكرية بين العراق ودول حلف شمال الأطلسي قبل الاحتلال الأمريكي

اتسمت علاقات العراق العسكرية بدول منظمة حلف شمال الأطلسي منذ تشكيل الحلف في عام 1949 ولغاية بدء مرحلة الإستحضارات لعملية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2002[10]، بعدم ثباتها على حالة محددة، فتارة تعاون ودعم بكافة النواحي العسكرية (التسليح، التجهيز، التدريب)، وأخرى تصادم وفعاليات عسكرية متضادة.

في الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل 1954، عقد اتفاق (الأمن المتبادل) بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، والذي تعهدت أمريكا بموجبه بتزويد الجيش العراقي بما يحتاجه من أسلحة ومعدات وتدريب[11]. كما إن بريطانيا وتركيا أعلنتا عن موافقتهما على قيام تعاون عسكري وأمني شامل مع العراق في بنود اتفاقيات ميثاق/ حلف بغداد في نيسان/ أبريل 1955[12]، وازداد الاستعداد الأمريكي لدعم العراق والتعاون معه عسكرياً بعد انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميثاق بغداد عام 1957. ولكن العراق خرج من هذه الاتفاقيات بعد سقوط النظام الملكي في 14 تموز/ يوليو 1958.

شهدت حرب الخليج الأولى التي اندلعت بين العراق وإيران مطلع الثمانينات تطور العلاقات العسكرية بين العراق ودول حلف شمال الأطلسي وبخاصة ايطاليا وانكلترا وفرنسا وألمانيا الغربية (السابقة)، وشملت هذه العلاقات توريد الأسلحة والمعدات وتدريب الضباط والطيارين العراقيين في المعاهد العسكرية الأوروبية. فقد قدم الفرنسيون للعراق طائرات وأعتدة متنوعة مثل طائرات (Mirage F-1EQ)، كما تم إعطاؤه خمس طائرات من نوع (Super Etendard) المسلحة بصواريخ (Exocet) المتطورة المضادة للسفن بصيغة استئجار من البحرية الفرنسية، وفي 27 آذار/ مارس 1984 تم استخدامها وبسببها تمكن العراق من محاصرة وضرب الجزر والمنصات النفطية الإيرانية في الخليج العربي كجزيرة (خرج)، وتم التعاقد مع ايطاليا على بناء أسطول بحري للعراق وقطعت أشواط في هذا المشروع ولكن المتغيرات الدولية والنظرة الغربية المختلفة للعراق، والتي تولدت بعد نهاية حرب الخليج الأولى في آب/ أغسطس 1988 حالت دون اكتمال هذا المشروع. كما قامت

بريطانيا بتجهيز العراق بالحوامات البحرية ومعدات الاتصال العسكرية المتطورة. وتمكن العراق في ذلك الوقت من الحصول على أكبر أسطول عجلات ساحبة لنقل الدبابات في المنطقة من ألمانيا، والذي كان له أثر بالغ في تسهيل المناورة السوقية في تلك الحرب. تعد أمثلة التعاون العسكري هذه جزءاً من نشاط تعاوني واسع ميزت علاقة العراق بدول حلف شمال الأطلسي أبان حرب الخليج الأولى[13].

أما في حرب الخليج الثانية التي أعقبت دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب/ أغسطس 1990، انضم عدد من دول حلف شمال الأطلسي للمشاركة في العمل العسكري ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، بينما اكتفي البعض الآخر بمساعدات، اختلفت كذلك، ما بين مساندة كاملة بالقوات، أو دعم بمعدات أو وحدات غير مقاتلة (طبية أو إدارية أو فنية)، أو مشاركة في التكلفة، أو اكتفاء ببيان. وقد وضح من ذلك اختلاف وجهات نظر دول الحلف، واتجاه بعضها للعمل خارج الحلف، بينما ساندت دول أخرى من الحلف وشاركت في العمل العسكري، في إطار ميثاق الحلف. ففرنسا والمانيا، على سبيل المثال، من منظور مصلحتيهما الكبيرة في العراق آنذاك، حاولتا تجنب اللجوء للخيار العسكري في البداية، وتمسكت ألمانيا بنصوص دستورها، الذي يحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج، إلا في إطار معاهدة حلف الأطلسي، وأرسلت ألمانيا وبلجيكا طائرات إلى تركيا، دفاعاً عنها (ضد هجوم عراقي مفترض)، واشترطت عدم مشاركة طائراتهما في العمليات الهجومية، وذلك في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف، أما فرنسا فبالرغم من مواقفها المبدئية في معارضة العمل العسكري، إلا أنها لحقت بالركب خشية تهميشها، وأرسلت هي وبريطانيا وإيطاليا قوات برية وجوية وبحرية إلى الخليج للمشاركة في الحرب، ورغم اشتراط فرنسا عدم مشاركة قواتها في مهاجمة العراق، إلا أنها سرعان ما نحت هذا الشرط جانباً[14].

اختلف تصنيف العراق من وجهة نظر حلف شمال الأطلسي خلال تلك الحرب وتحول إلى دولة تهدد المصالح الغربية، وحشدت دول الحلف إمكانياتها العسكرية البشرية والمادية في هذا النزاع المسلح لإخراج العراق من الكويت، ووصل التعاون والتنسيق وتطابق الرؤى بينها إلى أقصى درجاته، وصاحبت تلك العمليات قلق ميداني شديد حول تباين القدرات العسكرية والكفاءة القتالية الأمريكية مع نظيراتها لدى أعضاء التحالف الآخرين، فقد كانت

الفوارق في العقيدة والتكتيكات والقدرات وميزان القوى العسكرية كبيرة جداً مما تتطلب حرصاً شديداً في تنسيق العمليات. كما شاركت القوات الجوية لبعض دول الحلف القوات الجوية الأمريكية في عمليات المراقبة والاستطلاع الجوي للأراضي والقطعات العسكرية العراقية، التي أعقبت خروج القوات العراقية من الكويت.

2- خلافات داخل حلف شمال الأطلسي بشأن العراق قبل الاحتلال الأمريكي

أ- تأريخ الخلافات داخل الحلف

طوال الستين سنة الماضية منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي، اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفاؤها الأوروبيين على عدة قضايا، قسم منها تخص شؤون الحلف، وقضايا أخرى لا تخصه. ففي عام 1950 نشب خلاف داخل الحلف حول مفهوم (خارج منطقة الناتو أو داخلها)، إذ عارضت الولايات المتحدة الأمريكية توسع منطقة عمليات الناتو لتشمل الدول الهندوالصينية والسويس، وقد حددت المادة (6) من معاهدة حلف شمال الأطلسي المنطقة التي تأخذ أسبقية أولى في الاهتمام والدفاع عنها من قبل الحلف، وهي الممتدة من الإقليم الذي يضم الدول الأعضاء في الناتو في أمريكا الشمالية إلى أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي. وبرغم دعم الحلف لتعاون أعضاؤه في حربي كوريا (1950- 1953)، وغواتيمالا (1954)، إلا أن حرب فيتنام التي اندلعت عام 1956 أحدثت انقساماً كبيراً داخل الناتو. كما واجه الناتو خلال سنوات الحرب الباردة الكثير من الاختلافات حول السياسات النووية، ففي مطلع الستينات عورضت مبادرة الرئيس الأمريكي (جون كينيدي John *F.* Kennedy 1961- 1963) حول إستراتيجية (الرد المرن) من بعض حلفاؤه الأوروبيين، وبخاصة ألمانيا الغربية، بسبب إنها تتضمن تركيز السيطرة على الأسلحة النووية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتم تبني تلك الإستراتيجية من لجنة التخطيط الدفاعي في الحلف حتى عام 1967. وشهد الناتو في عقد الثمانينات جدلاً سياسياً تعلق بموضوع نشر الصواريخ النووية المطورة (كروز) و(بيرشنغ)، فضلاً عن رفض الحلفاء الأوروبيين نشر القنابل النيوترونية الأمريكية على أراضيهم. وفي حرب الخليج الثانية 1990، كانتا فرنسا وبريطانيا الدولتان الوحيدتان من بين أعضاء الناتو اللتان قامتا بإرسال قطعات عسكرية

مقاتلة (كبيرة) بقصد الاشتراك الفعلي في القتال، بينما حرصت بعض الدول من أعضاء الحلف على إبقاء وحداتها العسكرية(الرمزية) المرسلة لتلك الحرب خارج مناطق الاشتباك العسكري المباشر[15].

ب- خلافات الحلف بشأن العراق

برزت في السنوات التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق خلافات إستراتيجية في داخل حلف شمالي الأطلسي، تتمثل في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية شركاؤها الأوروبيين بمشاركة جادة في عمليات الحلف، بينما تنفرد واشنطن باتخاذ القرار، وتخطط وتدير إستراتيجية تلك العمليات خارج إطار أجهزة الحلف، وعلى أساس قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري في كل مكان في العالم. لذلك طالب الأوروبيين بتصحيح عملية اتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية في قيادة الحلف، مع الوضع في الاعتبار وجود بدائل أخرى غير عسكرية لتحقيق الأمن الدولي تعفي الحلف من التدخل في كل منطقة توتر عالمي[16]. إذ لم تخطط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثالثة (الاحتلال الأمريكي للعراق) لاستخدام قوات حلف شمالي الأطلسي بشكل واسع في خوض عمليات قتالية في العراق، وذلك لكي لاتتقلص حريتها في العمل والمناورة بسبب تقاسم القيادة السياسية للعملية المحتملة (بحالة الاشتراك الفعلي للناتو فيها)، وقد قال (دونالد رامسفيلد D. Rumsfeld) وزير الدفاع الأمريكي آنذاك في هذا الشأن "ليس بوسعي تخيل ذلك، وشيء كهذا لم يخطر لي ببال"، غير أن واشنطن ورداً منها على اتهامها بتجاهل حلفائها خلال حرب الاحتلال الأمريكي لأفغانستان (2001-) (إذ بدأ الانخراط الفعلي الواسع النطاق لحلف شمالي الأطلسي في حرب أفغانستان في آب/أغسطس 2003)، وبدافع من رغبتها في كسب الدعم الأوربي لحرب محتملة في العراق، شرعت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 في التفكير في كيفية إشراك الحلف بصورة ما في هذه الحرب، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية في 15 كانون الثاني/ يناير 2003 أدواراً (ساندة) محتملة لحلف شمالي

الأطلسي في حال وقوع عمل عسكري ضد العراق، تتلخص بتخصيص طائرات (الأواكس) الاستطلاعية وبطاريات صواريخ التقاطع (باتريوت) لحماية تركيا من هجمات صاروخية عراقية مفترضة، واستخدام قوات الحلف في حماية السفن الأمريكية المتجهة إلى الخليج العربي[17].

ولكن الحلف دخل في مأزق حقيقي، وأصبح في حالة من العجز عن اتخاذ القرار، لأن عدد من أعضاؤه كانوا أما معارضين للحرب أو مطالبين بمشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية، وأنظمة الحلف الداخلية تنص على إن القرارات تتخذ بالإجماع. إذ اعترضت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ بشدة سبيل تفعيل هذه الخطط الأمريكية المقترحة، بينما ذهبت دول أعضاء في الحلف باتجاه تأييد هذه المقترحات، مثل الدول التي حسمت أمرها بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه العملية، ومن أبرزها (بريطانيا، ايطاليا، الدانمارك، أسبانيا) ودول أوروبا الشرقية المنتمية للحلف حديثاً (التشيك، المجر، بولندا)[18].

وبناء على دعوة من الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) آنذاك (اللورد جورج روبرتسون Lord G. Robertson)، والذي كان وزير دفاع بريطانيا قبل هذا المنصب، اجتمع في 15 كانون الثاني/ يناير 2003 أعضاء لجنة التخطيط الدفاعي في الحلف للبحث في تدابير دعم تركيا عسكريا في حالة وقوع حرب في العراق، وتضم اللجنة (18) دولة من دون فرنسا التي انسحبت منها عام 1966[19]. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة الوضع الراهن في الحلف، علماً أن لجنة التخطيط الدفاعي تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات، وكان من المؤمل أن توافق هذه اللجنة على نقل طائرات أواكس للإنذار المبكر إلى تركيا. وجاء ذلك في أعقاب تصريحات لرئيس الوزراء البلجيكي وقتها (جاي فيرهوفشتان Jay Verhofsten 1999– 2008) أعلن خلالها أن بلاده ستتقدم بخطة تتضمن تعديلات على اقتراحات الأمين العام للحلف بشأن المساعدة العسكرية لتركيا والتي طلبتها الولايات المتحدة واعترضت عليها بلجيكا وفرنسا وألمانيا. وعلق وزير الدفاع البلجيكي آنذاك (أندريه فلاهوت André Flahaut) على التعديلات بقوله إنها تهدف إلى الرد على المخاوف

الأمنية لتركيا وفي نفس الوقت ضمان التضامن مع الحليف تركيا إذا ما تعرضت لتهديد، ووضع تحركات الحلف الأطلسي في إطار الأمم المتحدة ورفض إدراجها في منطق الحرب[20].

كان إعلان فرنسا وألمانيا إنهما ستصوتان ضد الولايات المتحدة في مجلس الأمن عند محاولة استصدار قرار يبيح استخدام القوة العسكرية ضد العراق أمرا غير مسبوق. ولكن هذا لم يكن شيئا أمام الضغوط المكثفة التي مارستها الاثنتان على بعض الدول ضد السياسة الأميركية متجاهلتين تقاليد الحلف عبر نصف قرن، بل لقد ذهبتا لأبعد من هذا عندما خلقتا الانطباع لدى قادة دول شرق أوروبا بأن التعاون مع أميركا في حربها قد يعقّد محاولات هذه الدول لدخول الاتحاد الأوروبي. وفي نشوة التحدي دعا وزيرا خارجية فرنسا وألمانيا نظيرهما الروسي (الخصم السابق لحلف الناتو) للوقوف بجانبهما في باريس وهما يستهجنان السياسة العليا لحلفهما عبر نصف قرن[21].

من ناحية ثانية، بدأت في 17 كانون الثاني/ يناير 2003 بمقر المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي ببروكسل اجتماعات القمة الأوروبية لقادة دول الاتحاد الأوروبي الـ (15) من أجل بلورة موقف أوروبي موحد بشأن المسألة العراقية، وقد سبق هذه القمة اجتماع تحضيري لوزراء خارجية دول الاتحاد في محاولة لتقريب وجهات النظر وخاصة بين الفريقين اللذين تقود أحدهما بريطانيا ويطالب بخيار الحرب والفريق الآخر الذي يضم فرنسا وألمانيا وبلجيكا الذي يحاول تجنب وقوع العمل العسكري المحتمل ضد العراق. وذكرت مصادر داخل الاتحاد الأوروبي أن هناك رغبة حقيقية في التغلب على حالة الانقسام التي يمر بها الاتحاد بسبب المسألة العراقية. ووصل الموقف إلى درجة رأت المفوضة الأوروبية للشؤون الاجتماعية آنذاك (آنا دياماتوبولو Anna Diamantopoulou) إن الوضع في الاتحاد الأوروبي (قابل للتفجير) وذلك في حديث نشرته صحيفة كاثيميريني (اليونانية) في 17 كانون الثاني/ يناير 2003، وردا على سؤال حول الفرص المتوفرة لإمكانية التوصل إلى التوافق بين الدول الأعضاء إثناء هذه القمة، قالت المفوضة "إن الوضع داخل الاتحاد الأوروبي قابل للتفجير، فهناك حكومات ضد حكومات وبعض الحكومات ضد إرادة شعوبها". إلا إنها دعت إلى بذل جهد جديد لصالح الوحدة الأوروبية، معتبرة إن أوروبا هي الأمل الوحيد للوصول إلى نظام عالمي يتسم بالإنسانية ولمواجهة الولايات المتحدة "المتمسكة

بنهج أصولية بروتستانتية وبمبدأ وحيد يتمثل بالحرص على مصالحها من دون سواها" (بحسب وصفها). وأضافت انه رغم الانقسامات، تبقى مبادرة هذه القمة غير الرسمية ضرورية لإنقاذ "سفينة" السياسة الخارجية المشتركة من الجنوح ومواجهة "تدهور وجود الاتحاد الأوروبي الخطير على الصعيد الدولي"[22].

وبلغ تضارب المواقف ذروته وذلك عندما لم تتردد الدول المعارضة في استخدام حق النقض (الفيتو) مرة بعد أخرى لمنع الناتو من اتخاذ أي ترتيبات تتعلق بإشراك الحلف في هذه الحرب، وأدى الاعتراض إلى إدخال الناتو في أسوأ أزمة داخلية منذ عدة سنوات، بل أن مسؤولين أمريكيين كبار كوزير الخارجية آنذاك (كولن باول Colin Powell) الذي كان يشدد على أهمية العمل مع حلفاء واشنطن في الناتو، أعتبر أن الموقف الأوربي المعارض "لايمكن تبريره" وأعرب عن مخاوفه من أن الحلف إنما "يحكم على نفسه بالانهيار أن هو لم يفي بالتزاماته"، لقد أضحى العراق مسألة مثيرة للفرقة والخلاف بين الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي أكثر مما هي عامل توحيد لها، بل إن الجدل الذي دار داخل الحلف بشأن العراق أوشك على تمزيق صفوفه، وكاد يتسبب مطلع عام 2003 في انقضاء أجله[23]. وظل الأمر على هذا الحال حتى 16 شباط 2003 حين استطاع الحلف إنهاء الأزمة والتوصل إلى اتفاق ولكن ليس في مجلس شمال الأطلسي NAC وإنما في لجنة الناتو للتخطيط الدفاعي DPC ، ولقد تم حسم الأزمة بعد موافقة أمريكا على تقليص شروطها بإسقاط طلبها إحلال قوات تابعة للناتو محل القوات الأمريكية التي يتم نشرها في الخليج انطلاقا من أوربا والتركيز على تخصيص طائرات الاستطلاع السوقي (الأواكس) وبطاريات صواريخ التقاطع (باتريوت) لحماية تركيا(برغم إن الأخيرة لم تسمح في نهاية المطاف بفتح جبهة شمالية للعدوان الأمريكي على العراق انطلاقا من أراضيها)، وموافقة الأوربيين على هذا الأجراء في إطار لجنة الخطط الدفاعية التابعة لحلف الناتو، والتي لم تكن فرنسا عضواً فيها وبعد توسل ممزوج بالتحايل من قبل أمريكا والدول المؤيدة لإشراك الناتو بهذه الحرب لإحباط مساعي فرنسا التي كانت من اصلب المعارضين لهذا التوجه، لكنها كانت غائبة عن اجتماع لجنة الناتو للتخطيط الدفاعي لكونها غير مشاركة في بنية الناتو العسكرية، وبالرغم من ضمانات روبرتسون التي قدمها بشأن صحة القرار الشكلية في (مجلس الناتو المنعقد الثامن عشر)

ووصفه "إثباتا مهماً لتماسك الناتو"، إلا أنه في الحقيقة قد وقع ضرر سياسي جسيم في بناء المنظمة[24].

واختلفت مواقف ومصالح كل من المعسكرين (المؤيد والرافض للمشروع الأمريكي) ففي الجانب المؤيد تكاد تلتصق بريطانيا بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار التحالف الإستراتيجي بينهما، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا والدانمارك، أما التأييد الإسباني والإيطالي فكان أكثر تحفظاً، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية. أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فلها دوافعها الخاصة، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر تسعى جميعها في ظل وضعية جيو- إستراتيجية[25] شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي. وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وبدرجات أقل النرويج واليونان والسويد ولوكسمبورغ، على رؤيتها بعدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة[26].

إن الموقف الفرنسي يعتمد في حقيقته على خلفية سياسية قوية ترتبط بنظرة فرنسا القديمة لعظمة ومجد وتميز الكيان الأوربي، ولدور فرنسا الطبيعي في قيادة هذا الكيان. وهي الرؤية ذاتها التي أدت إلى تبني الرئيس الفرنسي (شارل ديغول Charles de Gaulle 1959- 1969) في الستينات لمبدأ قيام فرنسا بتطوير سلاحها الذري. فديغول لم يقبل إثناء الحرب الباردة بفكرة إن القوة الذرية الأمريكية والبريطانية ستكون كافية لحماية فرنسا وأوربا من الخطر الذري السوفيتي. ولهذا فلقد تبنى مشروع تطوير السلاح الذري الفرنسي بهدف تحقيق الحماية الفعلية، ليس فقط لفرنسا وإنما لأوربا كلها. وبعض الفرنسيين أطلقوا على القنبلة الذرية الفرنسية، بعد تطويرها، وصف أو مسمى القنبلة الأوربية. ولكن هذه الرؤية الفرنسية وبعض السياسات التي نتجت عنها تراجعت وقل بريقها بعد ذهاب ديغول، كما قلت حساسية باريس من مسألة النفوذ الأمريكي في أوربا. وقبلت فرنسا بفكرة

زعامتها المشتركة لأوربا مع بريطانيا. لكن في ما يتعلق بالأزمة العراقية تولدت قناعة قوية في باريس وفي عواصم أوربية أخرى إن واشنطن تسعى لتهميش دور أوربا وبخاصة فرنسا في الشرق الأوسط. فبعد محاربة النفوذ الفرنسي والأوربي والعمل على تهميشه في أوربا الشرقية وإفريقيا فإن أمريكا تعمل الآن على تحقيق الشيء نفسه في الشرق الأوسط، وان حربها ضد العراق (كما تراها فرنسا) تهدف إلى تحقيق أهداف هذه السياسة. ولهذا، ونظرا لأهمية الشرق الأوسط الاقتصادية والإستراتيجية، فلقد قررت فرنسا التمسك بمعارضتها للسياسة الأمريكية[27]. وفي تصريح لصحيفة هنغارية في 23 شباط/ فبراير 2004، ذكر الرئيس الفرنسي (جاك شيراك Jacques Chirac 1995– 2007) "إننا لا نرى حتى الآن وفي مختلف الظروف، بأن هنالك التزاماً لحلف شمال الأطلسي سوف يكون ممكنا في العراق"، وأضاف "الحكومة الفرنسية تريد بأن تتولى الأمم المتحدة دورا ملموساً في قضية العراق، وليس مجرد ورقة توت خدمةً لقوة الولايات المتحدة المسيطرة عليها"[28].

أما بالنسبة لألمانيا فإن هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وتحميلها المسؤولية الأولى عنها شكل دافعاً أساساً للنخب الألمانية بضرورة تبني سياسة خارجية حكيمة لا تقوم على استخدام القوة أو العنف، أو الرغبة في الهيمنة العالمية أو حتى السيطرة الإقليمية. وبسبب هذا تشكلت رؤية جديدة في ألمانيا على المستويين الرسمي والشعبي تقوم على تبني سياسة سلمية بحته، والتركيز على الاقتصاد والتجارة، واستمرت الحكومات الألمانية المتعاقبة الاشتراكية منها والمسيحية في تبني سياسة خارجية هادئة جداً تقوم على مبادئ من أهمها العمل المتعدد الأطراف واحترام الشرعية الدولية وعدم الانخراط في أي نزاعات مسلحة. كما إن ألمانيا تنظر إلى الناتو كمنظمة أمنية دفاعية في الأساس، هدفها حماية أوروبا. ولهذا فهي تحاول استخدام الناتو كوسيلة لتفعيل دور أوروبا عالميا من جهة، وللتأثير على سياسات الولايات المتحدة، من جهة أخرى، فألمانيا على عكس ما هو حالها في الأمم المتحدة، تملك حق النقض في حلف الناتو، وهو ما يساعدها (فضلاً عن كونها اكبر الدول الأوروبية مساحة وسكانا وقدرات اقتصادية)، على التأثير في قرارات الحلف وعلى توجهات الولايات المتحدة في إطاره[29].

3- سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي

أ- الحلف يتجاوز خلافاته بشأن العراق بعد الاحتلال الأمريكي

على النقيض من دور الحلف في أفغانستان، كان التعاون والتنسيق في بداية احتلال العراق في نيسان 2003 بين القوة المتعددة الجنسيات في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي محدود جداً. إذ إن الحلف كان وما زال يطلق في جميع وثائقه تعبير "العملية operation" على جهوده العسكرية في أفغانستان، كدلالة على كبر حجمها، وأهمية هذا الدور واستمراريته، بينما يصفها في العراق بـ "المهمة mission"، للتعبير عن محدوديتها. وقد عرف تحالف الدول الأعضاء في الناتو الذين شاركوا الولايات المتحدة الأمريكية بصورة واسعة وفعلية في عمليات احتلال العراق باسم "تحالف الراغبين coalition of the willing"[30]. ثم أخذت الخلافات التي نشبت داخل الحلف بالتلاشي تدريجياً، بعد أن أكتشف الحلفاء من جديد إن ثمة مصالح مشتركة تكمن في نجاح عملية العراق، وهو ما دفعهم معاً إلى إبداء استعداد اكبر من أجل ضمان هذه المصالح والانتفاع بها. إن فرنسا وألمانيا كانتا تخشيان ثبوت خطأ أحكامهما بشأن حرب العراق واحتمال اندفاع واشنطن للدخول في "مغامرات" أخرى في المنطقة، ولكن يبدو إن هذه التصورات قد تبددت هي الأخرى، كما يبدو أيضاً إن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتنعت بضلال تصرفاتها بفعل المصاعب التي واجهتها في إحلال الاستقرار في العراق. فيما بات واضحاً لمعظم الأوروبيين إن العواقب السلبية المترتبة على الإخفاق الأمريكي في ذلك البلد أشد تأثيراً بكثير من تلك النتائج التي كانت ستترتب على نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فيه[31].

ومع تطور العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال، فأن دول الاتحاد الأوروبي بدأت تدرك انعكاسات عدم الاستقرار هذه المنطقة على أمنها، لاسيما أنها تشكل امتداداً جغرافياً للشواطئ الأوروبية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية، إذ إن الطاقة النفطية تشكل عصب الاقتصاد للدول الصناعية، كما إن المنطقة سوقاً واسعة للبضائع الأوروبية، فضلاً عن عديد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية الموقعة بين بعض الدول الأوروبية ودول الخليج العربي[32]. من جانب آخر، فإن من أهم المتغيرات التي أدت بالدول المعارضة

للمشروع الأمريكي إلى تغيير مواقفها هي المصالح الاقتصادية، ومحاولتهما الحصول على جزء من عقود إعمار العراق، فضلا عن العقود النفطية التي حرموا منها، ولاسيما الفرنسيون، الذين كانوا قد وقعوا مع العراق عقودا بمليارات الدولارات في عهد النظام السابق، والتي قام الأمريكان بإلغائها بعد احتلالهم للعراق[33].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد الصعوبات التي واجهتها بسبب غزو العراق، اكتشفت من جديد حاجتها إلى شركائها الأوروبيين، اللذين لم يترددوا في إصلاح ما فسد بين الطرفين. ومن هذا المنظور يمكننا القول إن دول حلف شمال الأطلسي قد تكون في طريقها إلى "الحالة السوية"، وهي نظام يفتقد الألفة والتلاحم اللذين سادا سنوات الحرب الباردة، لكنه مع ذلك يتمتع بمنافع العلاقات السلمية، والتكامل الاقتصادي، والأمثلة المألوفة عن التعاون السياسي والعسكري[34]. فقد توصل الحلف إلى حل وسط يقوم بموجبه بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية بعملياتها العسكرية في العراق، بدون الاشتراك في العمليات القتالية، وذلك عن طريق إنشاء بعثة لحلف شمال الأطلسي في العراق (وبعد طلب رسمي من الحكومة العراقية آنذاك)، لتأخذ هذه البعثة على عاتقها واجبات تدريب أفراد الجيش العراقي، والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، وتنسيق عمليات تجهيز الجيش العراقي بالمعدات والأسلحة. وقد اعتبرت منظمة حلف شمال الأطلسي (وكذلك الحكومة العراقية) هذا التعاون مفيداً لتحقيق الاستقرار في العراق[35].

ب- دور حلف شمال الأطلسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي

في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، لم تقدم الحكومة الأمريكية طلب رسمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي لتقيم المساندة، وبخاصة إن الأمريكان آنذاك لم يكونوا قد واجهوا الصعوبات الحقيقية لاحتلال العراق بعد، ولم يصلوا إلى المرحلة التي شعروا فيها بحاجتهم لشركاؤهم الأوروبيين. إلا أن الحلف وجد صيغة لحفظ ماء الوجه وتفادي التجاهل الأمريكي وقتها، في قبوله طلب ممثل بولندا بوصفه قائد فرقة القوات المتعددة الجنسيات العاملة في وسط وجنوب العراق، بأن يقدم الحلف إلى تلك القوة خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي، ومساعدة تحرك هذه القوات، والتنسيق ودعم المواصلات

الخاصة بهذه القوات. وأعطي هذا القرار الذي اتخذه مجلس الحلف في 3 حزيران/ يونيو 2003 وأيد بالإجماع دوراً غير مباشر للحلف في أمن العراق في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي، وعلى أثر المساعدة الكبيرة التي قدمت من مقر القيادة العليا لقوى الحلفاء في أوروبا (SHAPE)[36]، وهيئات أخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي سلم الجيش الأمريكي في 3 أيلول/ سبتمبر 2003 قيادة القطاع (الجنوبي– الأوسط) من العراق إلى فرقة متعددة الجنسيات بقيادة بولندية، وكان قوام تلك الفرقة نحو (9200) جندي[37]. ثم صرح في ما بعد السفير الأمريكي في منظمة الحلف الناتو نيكولاس بيرنز إلى صحيفة (انترناشينال هيرالد تربيونInternational Herald Tribune) الأمريكية في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2003، بأن هنالك مصلحة أمريكية في استخدام قوات الناتو من أجل أكثر العمليات الأمنية حيوية في العراق، وبعد الحرب مباشرة كان هناك ثمة تخمين من مصادر الدفاع الأمريكية بأن من المحتمل أن تتولى قوات حلف شمال الأطلسي الدور الأمني الرئيس في العراق[38].

في ربيع 2004 سافر وفداً رفيع المستوى من الحلف بقيادة الأدميرال الأمريكي (جريجوري جونسون) إلى بغداد، بإيعاز من الإدارة الأمريكية، وذلك حسب تصريحات نيكولاس بيرنز سفير الولايات المتحدة لدى الناتو، ذهب الوفد إلى بغداد على متن طائرة عسكرية أمريكية، وتمت المحادثات في بغداد بين الوفد وجنرال أمريكي يدير برنامج تدريب القوات العراقية. وبعد عودة هذا الوفد إلى مقر الحلف في بروكسل، والتي تزامنت مع زيارة لوزير خارجية العراق آنذاك هوشيار زيباري إليها، بحث الحلف في شكل وحدود دوره في العراق بشكل تفصيلي، وكانت الحكومة العراقية المؤقتة، بإيعاز من الإدارة الأمريكية، قد طلبت من الناتو أن يلعب ذلك الدور التدريبي العسكري في العراق. وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء كل ذلك إلى أن يكون دوره في العراق لدعم الوجود الأمريكي أو لتخفيف التي يواجهها ذلك الوجود في العراق وتخفيف عبئه عن الولايات المتحدة، وهو هدف تبناه أعضاء البرلمان الأمريكي(الكونغرس) وقتها، بمن فيهم النواب الديمقراطيون أيضاً[39].

لقد تطورت العلاقة بين الناتو والعراق بعدما قررت قمة الحلف التي عقدت في مدينة إسطنبول التركية في حزيران/يونيو 2004 تقديم المساعدة للحكومة العراقية، بناء على

طلبها، في مجال تدريب قوات الأمن العراقية، فأنشأت بعثة الناتو للتدريب في العراق، وتولى الجنرال الأمريكي ديفيد بيتر أوز قيادة البعثة، وافتتح السكرتير العام للناتو ياب دي هوب شيفر، مقر مكتب الناتو بالمنطقة الخضراء ببغداد في أول كانون الأول/ ديسمبر 2004[40]. وتقوم هذه البعثة بتدريب وتعليم أفراد من قوات الأمن العراقية من المستويات العليا والوسطى منذ آب/ أغسطس 2004، وذلك في كليات ومراكز الناتو داخل العراق وخارجه. وتألفت بعثة الناتو من (50) ضابطاً زاد عددهم منذ شباط / فبراير 2005 إلى (360) ضابطاً، وقد وافق مجلس الحلف على أن يساعد الناتو على إنشاء مركز عراقي للتعليم والتدريب والعقيدة العسكرية، وأعد كتيباً عن المفاهيم العملياتية للاشتباك المسلح في العراق من أجل حماية الذات. وتهدف هذه البعثة التدريبية إلى تدريب (1000) ضابط عراقي داخل العراق و (500) ضابط خارجه سنوياً. أما المركز الذي ساعد الناتو على إنشائه للتعليم والتدريب والعقيدة العسكرية، فقد قام بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية بإعادة افتتاح كلية القادة والأركان، في منطقة الرستمية القريبة من بغداد، وإعداد وتصنيف المقررات وتقديم المادة العلمية، وإعداد الخطط النهائية لإنشاء كلية حرب عليا. وبالإضافة إلى ذلك تقوم البعثة بمهمة تجهيز الأسلحة الصغيرة وتقديم الذخائر لقوات الأمن العراقية وقوات الجيش، عبر دول أعضاء في الناتو كالدنمارك ورومانيا[41].

كما تقوم النرويج بتدريب أعداد من الضابط والقادة العراقيين في النرويج في (مركز الناتو للحرب المشتركة NATO JOINT WARFARE CENTER)، في موضوعات (الإدارة المشتركة للعماليات، عمليات دعم السلام، والتعاون المدني– العسكري، إجراءات التخطيط العملياتي للناتو، إجراءات الناتو للإعلام والمخابرات، العمليات الطبية العسكرية، وحماية المدنيين ودور المنظمات الدولية وغير الحكومية). المهمة إذن هي مهمة تدريب القوات العراقية وتقديم العون التقني لها، وتجهيزها ببعض المستلزمات الضرورية لمساعدتها على أداء واجبها بشكل صحيح وتهيئتها لتسلم الملف الأمني تدريجياً، إضافة إلى دفاع قوات الناتو عن نفسها وعن القوات العراقية التي تقوم بتدريبها بحالة تعرض أي منها لهجوم مسلح[42].

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد دوراً عسكرياً أكبر للناتو من الذي آل إليه الأمر، وأن الذي حدد حجم وطبيعة الدور هو الاختلاف بين التيارين الأمريكي والفرنسي– الأوربي فيما يتعلق بذلك الأمر، ولكن الدور الجديد للناتو في بلد عربي بحجم العراق يعكس في حد ذاته، حتى ولو بدأ محدوداً، قدرة الضغط الأمريكي على صياغة المسار العام لدور الناتو واستراتيجيه في التعامل مع المنطقة العربية. ويمكن القول إن حجم وطبيعة المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة وقواتها في العراق هما من الأسباب الكامنة وراء اهتمام الإدارة الأمريكية بجذب الناتو إلى العراق كي يساعد على تخفيف وطأة هذه المشكلات أو التغلب عليها[43].

لقد قال السيناتور (ديك لوغار Dick Lugar)، الرئيس الجمهوري للجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي، في كلمة له أمام قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في ريغا عاصمة لاتفيا، والذي انعقد للفترة 28– 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بمشاركة رؤساء دول وحكومات (26) بلداً عضواً في الناتو" إن التحديات التي ستواجه الحلف ستأخذ أشكالاً جديدة، وعلينا أن لانحصر تفكيرنا في سبل المواجهة العسكرية لهذه التهديدات فقط، بل يجب التركيز على الاتجاهات المحتملة للصراعات المستقبلية ومنع اندلاعها، فإن نجاح حلف شمال الأطلسي ليس في خوض الحروب ضد أعداؤه، بل في ردعهم عن شن الحرب ضده. ولكي يكون الحلف متناسباً مع المتطلبات الأمنية لأعضائه، ويجب أن يتجاوز توسيع مهمة الدفاع العسكري، والبدء في التفكير في كيفية منع الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى حرب. في العقود المقبلة، ستكون ندرة الطاقة والتلاعب بأسعارها على الأرجح هي مصدر النزاع المسلح في المسرح الأوروبي والمناطق المحيطة، وسيكون عدم الاهتمام في أمن الطاقة موقفاً غير مسؤول لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ويتضح بجلاء أن فرص العمل، والصحة، والأمن للاقتصادات والمجتمعات الحديثة تعتمد على الكفاية من موارد الطاقة المتنوعة وتوفرها في الوقت المناسب. ونأمل جميعا أن اقتصاديات العرض والتسعير المحيطة بمعاملات الطاقة ستكون عقلانية وشفافة. ونأمل أن تتعاون الأمم لتوفير النفط والغاز الطبيعي وتوريد هذه الموارد بشكل صحيح في معاملات السوق العادية لأولئك الذين يحتاجون إليها. كم نتمنى

أن تكون خطوط الأنابيب والممرات البحرية، وغيرها من وسائل النقل آمنة. ونأمل أن لا يتم تهديد منابع الطاقة للحد من الإمدادات المتاحة والتعامل مع الأسواق"[44].

تعد منطقة الخليج العربي الشاغل الرئيس لدول حلف شمال الأطلسي في الوقت الحاضر، لسببين: الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين إمدادات النفط، ومن خلافات الناتو التي سبقت احتلال العراق، نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر أعضاء الناتو إدراكاً واهتماماً لهذه المصالح من باقي البلدان الأوروبية التي أظهرت تردداً وإحجاماً عن المشاركة في تلك العملية، وبرغم إن بعض الأوروبيين لا يشاركون الولايات المتحدة سياساتها في الخليج، إلا إن في ظل الظروف الراهنة، أصبح واضحاً بأن طريق حلف شمال الأطلسي إلى الخليج العربي يمر عبر العراق[45].

ج- خيارات العراق في التعامل مع حلف شمال الأطلسي

إن الإستراتيجية الحالية لحلف شمال الأطلسي تشجع على الانخراط بصورة أكبر بمهام في منطقة الشرق الأوسط، لأن ذلك من شأنه أن يحقق مكاسب مباشرة وواسعة النطاق لاحتياجات الأمن الأوروبي، وأمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها بذات الوقت، كما إن الصعوبات السياسية الكبيرة المتوقعة من هذا التوجه لن تكون سبباً في تغيير الحلف لهذه الإستراتيجية، بل أن هذه الصعوبات ستكون عاملاً مساعداً لإضافة المزيد من الواقعية لخطط الحلف، ومعرفة الإطار الزمني اللازم للوصول إلى النتائج المرجوة من عمل الحلف في هذه المنطقة، فإذا كان الحلف غير قادر على العمل والنجاح في منطقة الشرق الأوسط بظروفها الحالية، فإن مصالحه في هذه المنطقة ستكون في خطر، والتي يتوافق أعضاؤه على إنها مصالح مهمة وإستراتيجية بالنسبة لهم، بل إن مستقبل الحلف كله سيكون في خطر إذا ما همش دوره في هذه المنطقة الحيوية من العالم[46]. وتستند منظمة حلف شمال الأطلسي في إدارة التعامل مع الأزمات العالمية الحالية على ثلاثة عناصر متعاضدة: الحوار والتعاون مع الدول الأخرى، والحفاظ قدرة الدفاع الجماعي للدول الأعضاء في الحلف، وتقييم هذه الأزمات وفق تأثيرها على الأمن الأوروبي الأطلسي[47]. إن نجاح دور الحلف في حفظ السلام ومنع نشوب الحروب يتوقف الآن وبشكل أكثر مما كان في الماضي، على فعالية الدبلوماسية

الوقائيـة وعلـى الإدارة الناجحـة للأزمـات السياسـية والاقتصـادية الـتي تـؤثر علـى الأمـن والاستقرار، في مجتمعات الدول الأعضاء في الحلف، والتي تتخذ بالتالي أهمية متزايدة بنظر صناع القرار لحلف شمال الأطلسي[48].

يمكن لوجود الناتو في العراق أن يتجاوز مهمته التدريبية إلى مهام أخرى أكثـر تـأثيراً في صياغة الوضع الإستراتيجي العام في العراق وما حوله، وعندئذ لن يكون غريباً أن يطرح أمـر بناء شراكة قوية بين العراق وحلف شمال الأطلسي بأية صيغة ملائمة؛ ففي عـالم العلاقـات الدولية سريعة التغير لم يبق هناك شيء مستبعد أو غير معقول، فإن حدث ذلك فإنه سـوف يفرز آثاراً عميقة على علاقات دول الخليج العربية بالناتو، بل على مجمـل الوضـع الأمـني الاستراتيجي للمنطقة ودولها كافة[49].

فمن المفيد في هذه الحالة تأسيس علاقات تقنية عسكرية وتدريبية مع الحلف، من خلال المعاهد والكليات والمدارس العسكرية وتبادل الخبرات، كما يفيد التعاون مع القوات البحرية الأطلسية في التدريبات على إزالة الألغام ومكافحة عمليات التهريـب، علـى أن يقـترن ذلـك بالحرص على عدم توظيف تعاون الحلف الأطلسي مع العراق، لتحقيق أهداف تنطوي علـى زيادة أسباب الأزمات والصراع مع دول عربية وإسلامية أخرى. كمـا ينبغـي عندئـذ صـياغة ضوابط عامة لعلاقات العراق مع حلف شمال الأطلسي والقوى الأطلسية، بمـا يحـدد الصـور التطبيقية لقاعدة المصالح المتبادلة، لاسيما في ميـدان اسـتغلال الموقـع الجغـرافي، والمنـاورات العسكرية، وفي تنمية الإمكانات الذاتية لصـناعات تعبويـة محليـة، ودعـم صـناعة الـذخيرة وقطع الغيار الممكن تصنيعها محليا في نطاق استيراد السلاح الغربي. ويجب وضع صـياغات مشـتركة لتحديـد المصـالح الحيويـة للحلـف والعـالم الغربـي في المنطقـة العربيـة والإسـلامية بوضوح، وبحيث تكون تلك الصياغات قابلة لتبنيها جماعيا على المستوى السياسي، العربي أو الإسلامي، ليسري مفعولها في نطـاق الاسـتجابة الكليـة أو الجزئيـة، والـرفض الكلـي أو الجزئي للرغبات الأطلسية الجماعية أو الانفرادية، أثناء الأزمات، مع بيانها والتأكيد عليها تجاه حلف شمال الأطلسي ودوله الرئيسة مسبقا قبل نشوب الأزمات[50]. كما يجب التنبـه والتعامل المتـوازن مـع نوبـات الاسـتياء المتكـررة بـين الـدول الأوروبيـة الأعضـاء في الحلـف والولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساعدت الحرب في البلقان وعمليات حفظ السـلام المختلفـة

للعديد من أعضاء الحلف الأوروبيين على توضيح دور فعال لتلك الدول الأوروبية ليس سياسياً فحسب، بل أيضا عسكرياً، فضلا عن تطوير هوية عسكرية مستقلة خاصة بهم. وهذا قد ينطوي على تضارب المصالح بين الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف والولايات المتحدة[51]. برغم إن عودة فرنسا إلى قيادة الحلف العسكرية المتكاملة في مطلع 2009 أزال مصدرا هاما من مصادر الخلاف والتوتر عبر الأطلسي، وجعل التعاون بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أسهل، وبخاصة إن فرنسا ذات تأثير كبير في صنع قرارات ذلك الاتحاد. ولكن قرار الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي *Sarkozy* Nicolas 2007–) بعودة فرنسا لقيادة الحلف، لايعني نهاية الهدف الإستراتيجي الفرنسي بتطوير العمل الدفاعي الأوروبي المشترك، بل العكس تماما، إذ أن اندماج فرنسا في قيادة الحلف العسكرية، سيقلل من قلق الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية تحول مشروع الدفاع الأوروبي إلى منافس لحلف الناتو، مما سيفسح المجال لمشروع الدفاع الأوروبي المشترك بالمضي قدماً[52].

خاتمة واستنتاجات

حاول البحث تسليط الأضواء على طبيعة علاقات العراق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال استعراض وتحليل مسارات هذه العلاقات التعاونية، والصراعية، وقد ركز البحث على سياسة المنظمة اتجاه العراق في السنوات (2002– 2009) من تأريخ هذه العلاقات، باعتبارها المدة التي تجلت فيها السمة المميزة لهذه العلاقات، وهي تسارع الأحداث وتغير المواقف. ولعل الدرس الأهم الذي خرج به هذا البحث هو قدرة الدول الكبرى على تكييف مواقفها السياسية مع مصالحها الإستراتيجية بأقل ما يمكن من الوقت والجهد السياسي. وبالرغم من أية إجراءات عسكرية واقتصادية تتطلبها عملية تغيير المواقف السياسية تلك، فأن العملية تتم بمرونة وسلاسة سياسية تنمحي معها كل آثار الخلافات والمواقف المتصلبة السابقة. ولقد خلص البحث في سياق تناوله لهذا الموضوع إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: –

1- مرونة التخطيط الدفاعي لحلف الناتو، بدليل قدرته على تغيير الخطط الإستراتيجية والتعبوية ومواصفات أسلحته، استجابته لكل متطلبات مواكبة تطور القدرات العسكرية للمعسكر المواجه (حلف وارشو).

2- بالرغم من أن الغاية الرئيسة لتشكل منظمة حلف شمال الأطلسي، كانت مواجهة تهديدات الإتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي (الاشتراكي) لدول المعسكر الغربي (الرأسمالي) إثناء سنوات الحرب الباردة. إلا إن هذه المنظمة أثبتت قدرتها على الاستمرار بأداء الأدوار الدفاعية، بعد نهاية تلك الحرب، عن طريق تبديل المهام العسكرية بما ينسجم مع التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، واعتبار صيغة "المصالح الأمنية" هي أساس عمل الحلف، بدلاً من صيغة "أمن الدول الأعضاء". وإجراء التعديلات على إستراتيجية الحلف العسكرية وفق هذه المفاهيم المستحدثة.

3- لم تكن علاقة العراق بحلف الناتو قبل الاحتلال الأمريكي للعراق تتسم بالثبات، فقد كان توصيف العراق من قبل دول الحلف يعتمد على درجة تهديده للمصالح الغربية في المنطقة.

4- أضحى العراق قبيل الاحتلال الأمريكي مسألة مثيرة للفرقة والخلاف بين الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي أكثر مما هي عامل توحيد لها، بل إن الجدل الذي دار داخل الحلف بشأن العراق أوشك على تمزيق صفوفه، وكاد يتسبب مطلع عام 2003 في انقضاء أجله. ثم أخذت الخلافات التي نشبت داخل الحلف بالتلاشي تدريجياً بعد نيسان 2003، وبعد أن أكتشف الحلفاء من جديد إن ثمة مصالح مشتركة تكمن في نجاح عملية العراق، وهو ما دفعهم معاً إلى إبداء استعداد اكبر من أجل ضمان هذه المصالح والانتفاع بها.

5- إن الدور الجديد للناتو في العراق يعكس في حد ذاته، حتى ولو بدأ محدوداً، قدرة الضغط الأمريكي على صياغة المسار العام لدور الناتو واستراتيجيه في التعامل مع المنطقة العربية.

6- تعد منطقة الخليج العربي الشاغل الرئيس لدول حلف شمال الأطلسي في الوقت الحاضر، لسببين: الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين إمدادات النفط، ومن

خلافات الناتو التي سبقت احتلال العراق، نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر أعضاء الناتو إدراكاً واهتماماً لهذه المصالح من باقي البلدان الأوروبية التي أظهر أغلبها تردداً وإحجاماً عن المشاركة في تلك العملية.

7- يمكن لوجود الناتو في العراق أن يتجاوز مهمته التدريبية إلى مهام أخرى أكثر تأثيراً في صياغة الوضع الإستراتيجي العام في العراق وما حوله، وعندئذ لن يكون غريباً أن يطرح أمر بناء شراكة قوية بين العراق وحلف شمال الأطلسي بأية صيغة ملائمة.

8- من المفيد للعراق تأسيس علاقات عسكرية وتدريبية مع حلف الناتو، على أن يقترن ذلك بالحرص على عدم توظيف تعاون الحلف الأطلسي مع العراق، لتحقيق أهداف تنطوي على زيادة أسباب الأزمات والصراع مع دول عربية وإسلامية أخرى. كما ينبغي صياغة ضوابط عامة لعلاقات العراق مع الحلف، على قاعدة المصالح المتبادلة، لاسيما في ميدان استغلال الموقع الجغرافي، والمناورات العسكرية.

الملحق (أ): الهيكل التنظيمي لحلف شمال الأطلسي

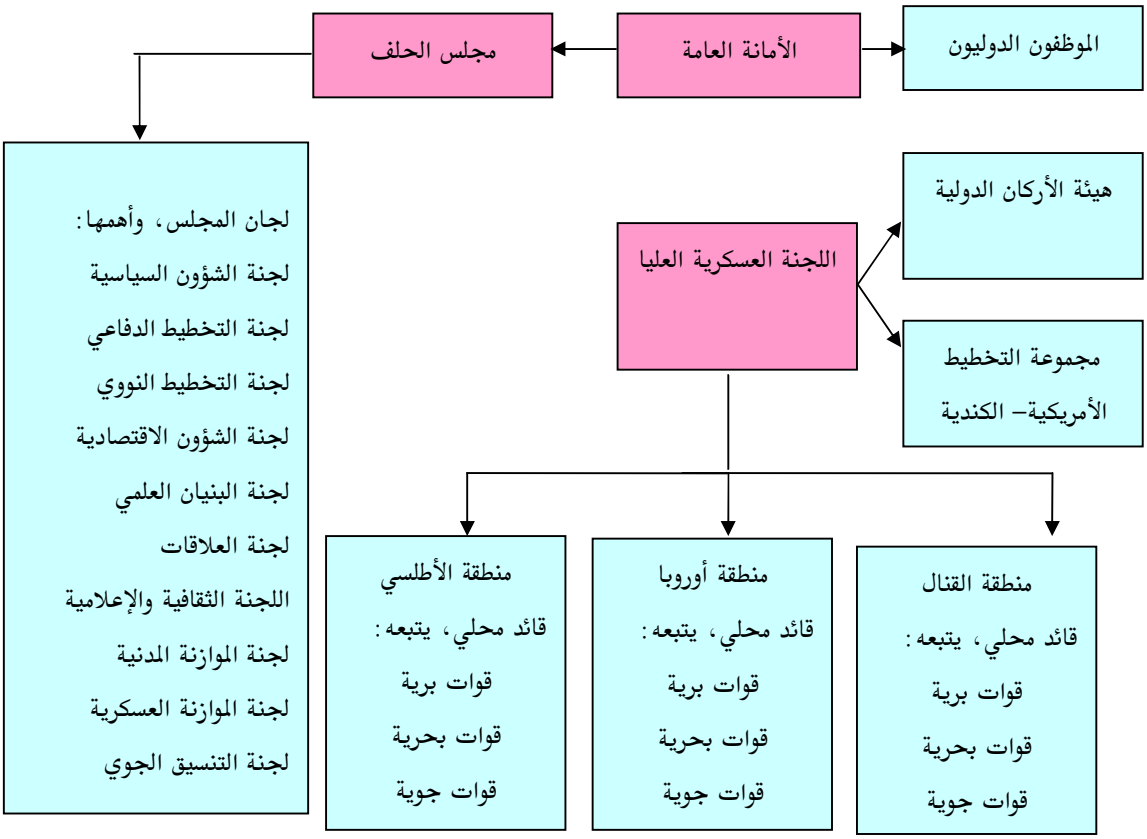

80٪ تصويرها

المصدر: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، ع (7)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، (الكويت، 1978)، ص38.

الملحق (ب): خارطة العالم ومبين عليها مواقع دول حلف شمال الأطلسي باللون الأزرق الداكن، والحلفاء الرئيسين من خارج الناتو باللون الأزرق الفاتح

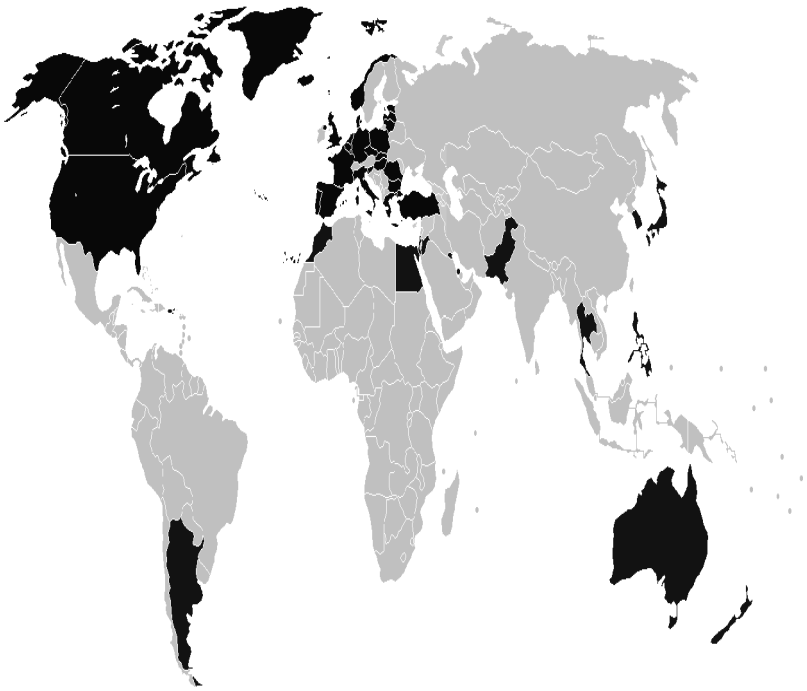

المصدر: <en.wikipedia.org/wiki/NATO>

The Policy of NATO Toward Iraq
(2002- 2009)

Asst. Lec. Wathiq Mohammed Barrak
Political and Strategic Studies dept Regional Studies Center
Mosul University

Abstract

Iraq often represented one of the NATO's interest, observation, and planning. Although the instability of Iraq's military relations with NATO since the formation of it in 1949 and till the American occupation of Iraq in April 2003 which was sometimes in cooperation forms and sometimes in collision forms, and then the participation in the latest war on Iraq became a controversial question among the member states in NATO, but soon these disputations vanished gradually when the states of NATO realized that there are mutual

interests lie in the success of Iraq's operation of which they were ready to guarantee these interests and to make use of it, so the states of NATO involved in training missions inside Iraq since June 2004. the NATO's existence may go beyond training missions to be more effective in forming the general and strategic position of Iraq and its neighborhood. It is useful to establish military, technical, and training relations with NATO on condition that these relations do not include aims that may cause crises and struggle in the region, also the forming of general regulations for these relations between Iraq and NATO states and the Atlantic powers must be in a manner that identify the practical position of exchanged interests.

المصادر والهوامش

(1) السياسة العسكرية/ الدفاعية (Military\ Defense Policy) تعني النهج الذي تتبعه وزارات الدفاع في إدارة وبناء القوات المسلحة انبثاقاً من السياسات العليا للدول، وتتميز بشمولية واستمرارية واستقرار كبير. أما العقيدة العسكرية (Military Doctrine) فهي مجموعة التعاليم والسياقات والأساليب والمبادئ التي تطبقها القوات المسلحة في الميدان، وهي تخضع للسياسة العسكرية، وتكون عرضة للتبدل أكثر تبعاً لتغير العدو وتسليحه وعقيدته، والتطورات العلمية والتقنية، وأسباب أخرى لامجال لذكرها، ولزيد من التفاصيل ينظر: طارق محمود شكري، تطبيقات العقيدة الجديدة لحلف شمال الأطلسي، نشرة آفاق إستراتيجية، ع (4)، بيت الحكمة، (بغداد)، 1999، ص7.

(2) North Atlantic Treaty Organization (NATO), published Study, Center for Nonproliferation Studies, 2010.
<www.nti.org/e_research/official_docs/inventory/pdfs/nato.pdf>

(3) عبدالرحمن رشدي الهواري، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع (137)، (القاهرة)، 1999، ص279.

(4) عماد جاد، الجدل حول المفهوم الجديد لحلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، ع (136)، (القاهرة)، 1999، ص208.

(5) شكري، المصدر السابق، ص10.

(6) بشير نافع، أوربا الغربية: من الحرب الباردة إلى سنوات عدم اليقين والعيش الخطر، دورية قراءات سياسية، ع (2- 3)، (تامبا/ الولايات المتحدة الأمريكية)، 1991، ص205.

(7) عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، ع(44)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2000)، ص5.

(8) شكري، المصدر السابق، ص11.

(9) جاد، المصدر السابق، ص، ص 208، 209.

(10) المقصود هنا الإستحضارات العسكرية التعبوية/ الميدانية لاحتلال العراق وتهيئة مسرح العمليات، أما التخطيط السياسي والعسكري السوقى/ الإستراتيجى لتلك العملية فقد بدأ منذ عام 1988 عندما عين الجنرال (نورمان شوارتزكوف Norman Schwarzkopf) قائداً للقوات الأمريكية في القيادة المركزية الوسطى والتي تقع منطقة الخليج العربي ضمن نطاق مسؤولياتها، والذي أشار في أماكن كثيرة من مذكراته المنشورة إلى هذا التخطيط الأمريكي المسبق لاستهداف العراق، كما أوضح شوارتزكوف في تلك المذكرات بأن العراق أصبح الخطر الأول على المصالح الأمريكية في المنطقة منذ تلك الفترة. ولزيد من التفاصيل ينظر: نورمان شوارتزكوف، مذكرات شوارتزكوف: الأمر لا

يحتاج بطلاً، ترجمة: نورالدين صدوق وغلاب الجابري، دار الكتاب العربي، ط3، (دمشق، 1999)، ص– ص 270– 293.

(11) وقع هذا الاتفاق في بغداد من قبل السيد بارتن واي بيري السفير فوق العادة ومفوض الحكومة الأمريكية في العراق، والسيد محمد فاضل الجمالي وكيل وزير الخارجية لمملكة العراق آنذاك. ولمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج9، ط7، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1988)، ص ص 92– 97.

(12) وقع ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في 24 شباط 1955، انضمت بريطانيا إلى هذا الميثاق في 5 نيسان 1955، فأصبح يعرف بحلف بغداد، وفي 23 أيلول 1955 انضمت إليه باكستان، وفي 12 تشرين الثاني 1955 انضمت إليه إيران. ولمزيد من المعلومات ينظر: الحسني، المصدر السابق، ص ص 249– 274؛ ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية (1921– 1956)، ط1، مركز العراق للدراسات،(بغداد، 2009)، ص ص 211، 212.

(13) واثق محمد براك، العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، نشرة الراصد الإقليمي، ع (28)، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2009)، ص7.

(14) (منظمة حلف شمال الأطلسي)، دراسة منشورة في الشبكات المتصلة (الانترنيت)على الرابط:–
–http://f-law.net/law/showthread.php?27389

(15) (The Future of NATO), 7th Report of Session 2001- 02, Defence Committee in House of Commons, (London, July 2002),p42.

(16) حسام سويلم، خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع (148)، (القاهرة)، 2002، ص195.

(17) فيليب جوردن، تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط " الكبير"، سلسلة محاضرات الإمارات، ع (115)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2008)، ص15.

(18) حصلت كل من التشيك والمجر وبولندا على العضوية الكاملة في حلف شمالي الأطلسي في 12 آذار/ مارس 1999. ولمزيد من التفاصيل ينظر: براك، المصدر السابق، ص ص 8، 9.

(19) تعد فرنسا من الدول المؤسسة لحلف شمال الأطلسي، لكن الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول (1959– 1969) قرر الانسحاب من هيكل الحلف عام 1966، بدعوى الحفاظ على استقلالية القرار العسكري الفرنسي والسياسة الخارجية الفرنسية، في مواجهة (الهيمنة الأميركية على الحلف). إلى جانب خشية باريس من الانجرار إلى (حرب ليست من اختيارها) في ظل أجواء الحرب الباردة آنذاك، وفي ذروة منافسة فرنسية-أميركية من أجل السيطرة على الحلف والأسلحة النووية، وتطلع باريس إلى بناء دفاع أوروبي مشترك. بينما وافق الرئيس الفرنسي جاك شيراك (1995– 2007) على مشاركة فرنسا في المهام العسكرية للحلف طوال فترة حكمه، من دون أن

يصدر قرارا رسميا بعودة فرنسا إلى القيادة العسكرية المدمجة للحلف، كما شاركت فرنسا في قوات الحلف في حربي الخليج الثانية وكوسوفو في التسعينيات، وفي أفغانستان. وفي 11 آذار 2009 أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (2007-) عودة فرنسا إلى قيادة الحلف العسكرية، ورأى ساركوزي أنه حان الوقت لهذه العودة لأن فيها مصلحة لفرنسا ولأوروبا، وتجعل صوت فرنسا مسموعا وأكثر قوة وتأثيرا، حيث ستكون "في المكان الذي تتخذ فيه القرارات والمعايير، بدلا من الانتظار في الخارج إلى أن نبلغ بها". ولمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد محجوب، ساركوزي يعيد فرنسا إلى قيادة "الأطلسي"، مجلة الحرية (الفلسطينية)، ع (2374)، 28/ 8/ 2010.

(20) عبدالله مصطفى، "الناتو" يجتمع بدون فرنسا، صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، ع (8847)، 17/ 2/ 2003.

(21) هنري كيسنجر، أميركا وأوروبا.. وجدل ما بعد حرب العراق، صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، ع (8902)، 13/ 4/ 2003.

(22) مصطفى، المصدر السابق.

(23) جوردن، المصدر السابق، ص14.

(24) براك، المصدر السابق، ص8.

(25) الجيو- إستراتيجي (Geostrategy): الجغرافيا الإستراتيجية، وهي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية في مختلف المجالات وخصوصا تلك المعنية بالحروب، وفي معنى آخر تعرف بأنها (فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها قد تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية، وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية) وهي أكثر شمولاً وتوسعاً من الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيك). ولمزيد من التفاصيل ينظر: واثق محمد براك، دليل الباحث الإقليمي للتعريف ببعض المصطلحات الأجنبية الشائعة الاستعمال في المراجع والوثائق، سلسلة أوراق إقليمية، ع (25)، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2010)، ص3.

(26) ستار الجابري وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، 2008)، ص11.

(27) عثمان الرواف، معارضة فرنسا لضرب العراق: هل هي موقف تكتيكي أم استراتيجي؟،صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، ع (8847)، 17/ 2/ 2003.

(28) Kristin Archick & Paul Gallis, NATO and the European Union, CRS (Congressional Research Service) Report, The Library of Congress, (Washington, April, 2004), p8.

(29) محمد أبو غزلة، مقارنة بين السياسة الخارجية الألمانية والأمريكية: تباين في المحددات والأهداف، بحث منشور، مجلة علوم إنسانية (الإلكترونية)، ع (40)، 2009.

(30) Yoshizaki Tomonori, Alliances and Conflict Resolution: NATO's Role in Security Sector Reform, National Institute for Defense Studies (NIDS) Security Reports, p 1000
<www.nids.go.jp/english/dissemination/kiyo/pdf/.../bulletin_e2009_5.pdf>

(31) جوردن، المصدر السابق، ص17.

(32) الجابري، المصدر السابق، ص15.

(33) المصدر نفسه، ص23.

(34) تشارلز كوبتشان، الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟، سلسلة محاضرات الإمارات، ع (114)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2008)، ص32.

(35) Janka Oertel, The United Nations and NATO, Paper prepared for the ACUNS 21st Annual Meeting, Bonn, Germany, 5-7 June 2008, P6.

(36) أنشئت القيادة العامة للحلفاء في أوروبا Allied Powers Europe S.H.A.P.E Supreme Headquarters في بداية عام 1951، كإحدى الهيئات التابعة لحلف شمال الأطلسي، وتم تشكيل هيئة أركان مشتركة فيها، مكونة من الدول المشاركة بقوات في هذه القيادة. ولمزيد من المعلومات ينظر: دراسة (منظمة حلف شمال الأطلسي)، المصدر السابق.

(37) براك، المصدر السابق، ص9.

(38) المصدر نفسه.

(39) مصطفى علوي سيف، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، ط1، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع (129)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2008)، ص43.

(40) تسلم اللواء كارل هلديرنك (من القوة الجوية الهولندية الملكية) قيادة البعثة حتى 8 تشرين الأول 2004. ثم عُين الفريق دايفد بيتريوس قائد لبعثة التدريب للعراق حسب قرار مجلس حلف الشمال الأطلسي في 8 تشرين الأول من العام ذاته إلحاقا بترتيبات القيادة و السيطرة المؤقتة. إذ إن الفريق بيتريوس كان قائد للقيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسية في العراق(ضمن قوات المتعددة الجنسية) وكان يقوم بتدريب وحدات الجيش والشرطة العراقية. وقاد الفريق بيتريوس كل من القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات وبعثة التدريب في العراق. ولكن بعثة حلف الشمال الأطلسي للتدريب كانت تحت السيطرة السياسية لمجلس حلف الشمال الأطلسي. أصبح

اللواء كارل هلديرنك نائب القائد لبعثة التدريب للعراق منذ 8 تشرين الأول 2004. كان اللواء جيمس شورت (في الجيش البريطاني) في السابق نائباً لقائد البعثة منذ تأريخ تشكيلها ولغاية 17 أيلول 2004 عندما تسلم المنصب منه اللواء بجورن كرستيانسن (الضابط في القوة الجوية النرويجية الملكية) وبقى في منصبه حتى إقرار التنظيمات الجديدة للقيادة والسيطرة التي دخلت حيز التنفيذ بعد قرار مجلس حلف الشمال الأطلسي بتاريخ 8 من تشرين الأول 2004. وقد شغل اللواء بجورن كرستيانسن هذا المنصب حتى الأول من تشرين الثاني لغرض تنظيم التدريب الخارجي ولتنظيم آلية مجموعة تنسيق المعدات والتدريب التابعة لحلف الشمال الأطلسي، ولجنة تنسيق المعدات والتدريب ولجنة توجيه المعدات والتدريب. ولمزيد من التفاصيل ينظر: "ورقة حقائق حول بعثة الحلف الشمال الأطلسي لتنفيذ التدريب في العراق"، تقرير صادر من بعثة الناتو للتدريب، المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة على الموقع:

www.afsouth.nato.int

(41) المصدر نفسه، ص44.

(42) ((حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير))، في حسن أبو طالب وآخرون، (التقرير الإستراتيجي العربي 2004- 2005)، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 2005)، ص137.

(43) سيف، المصدر السابق، ص42.

(44) Richard D. Lugar, (Transforming NATO in a New Global Era), NATO Summit, Riga, November 27, 2006.
< www.morm.gov.mk/morm/en/nato.html >

(45) Jiří Schneider and Michael Žantovský, NATO AND THE GREATER MIDDLE EAST A MISSION TO RENEW NATO?, PASS (Program of Atlantic Security Studies) Policy Paper, No. 1," NATO and the Greater Middle East "Conference, Prague Security Studies Institute, Czech Republic, Oct. 2003, p8.

(46) Christopher S.Chivvis, Considerations on NATO's Future Direction, politique étrangère, English edition, April 2009, p75.

(47) NATO Handbook, published Study, NATO Office of Information and Press, Brussels, 2001. P.115. .

(48) Ibid, P.156.

(49) سيف، المصدر السابق، ص47.

(50) عبدالنور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين: نظرة استشرافية.. وموقع العالم الإسلامي فيها، دراسة منشورة، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، 2009)، ص45.

(51) Nadia Mushtaq Abbasi, Security Issues between The US And EU within NATO, published Study.
< http://www.issi.org.pk/journal/2000_files/no_4/article/9a.htm >

(52) Jeremy Ghez & F. Stephen Larrabee, France and NATO, published Study, p89.
<www.aicgs.org/documents/advisor/larrabee.ghez0309.pdf>